

الحلقة والحقل الاعتقالي الفلسطيني: إنتاج الوعي تحت القيد

شادي الشرفا

جامعة بيرزيت، فلسطين

مقدمة

لا تنطلق هذه المقاربة لمفهوم الحلقة من افتراض أن المعرفة داخل السجون "الإسرائيلية" كانت يوماً نتاج مبادرات ثقافية فردية أو أنشطة تعليمية معزولة، بل من قناعة أن ما تشكّل داخل الأسر هو نمط من إنتاج المعرفة تحت القهر، نمط نشأ بوصفه استجابة تاريخية لشروط استعمارية هدفت إلى تفكيك الجماعة، وضبط الزمن، وتجريد الأسير من المعنى السياسي والوجودي. ضمن هذا الإطار، لا يمكن فهم ما اصطلح على تسميته بـ"الحلقة" بوصفها جلسة تثقيفية أو نشاطاً قرائياً عابراً، بل بوصفها بنية تنظيمية—معرفية تعيد ترتيب العلاقة بين المعرفة والتنظيم، وبين التعلّم والانضباط، داخل فضاء الاعتقال.

تستند المقاربة نظرياً إلى مفهوم "المثقف الخفي"، كما طوّره إسماعيل ناشف، بوصفه توصيفاً لنمط من الفاعلين المعرفيين الذين يتشكّلون داخل الحقل الاعتقالي خارج شروط المؤسسة الأكاديمية والفضاء العمومي. وفي هذا السياق، تصبح المعرفة ممارسةً يومية مرتبطة بالبقاء وإعادة إنتاج الجماعة، ويغدو تداولها محكوماً بقنوات داخلية مغلقة، لا بمنطق النشر والتمثيل العلني. وتقرأ الحلقة هنا بوصفها أحد أهم الفضاءات العملية التي تتجسّد فيها وظيفة "المثقف الخفي"، لا باعتبارها فعلاً منفرداً، بل باعتبارها آلية جماعية تُنظّم إنتاج المعرفة وتوزيعها داخل الجماعة الأسيرة. وعلى ذلك، تعالج المقاربة الحلقة بوصفها جهازاً مزدوج الوظيفة: فمن جهة، هي إطار لتكوين الوعي الفكري والسياسي والتنظيمي والتربوي، ومن جهة أخرى، هي أداة لإدارة الزمن الاعتقالي ومنع تحوّلها إلى زمن فارغ أو مُستهلك، ناهيك عن كونه عنصر تحدٍّ للمنظومة الاستعمارية. تقوم الحلقة على الانتظام، وتقاسم الأدوار، والتكليف بالقراءة والنقاش والتلخيص، وربط المعرفة بسلوك العضو وانضباطه داخل الجماعة. وبهذا المعنى، تتحوّل المعرفة من مادة تُقرأ إلى ممارسة تُدار وتُقاس وتُستثمر في إعادة إنتاج الحركة الأسيرة.

لكنّ الحلقة لا تُفهم فقط كبنية داخلية للضبط الذاتي، بل أيضاً كموقع داخل صراع أوسع على الوعي. فالسجن الاستعماري لا يعمل كجهاز قمع ماديٍّ وحسب، بل كنظام لإدارة الجماعة وإعادة تشكيل الذات عبر الزمن والفضاء واللغة والرقابة. ومن هنا، تطرح هذه المقاربة فرضية مركزية مفادها أن الحلقة ليست مرحلة عابرة في

تاريخ الحركة الأسيرة، بل بنيةً مستمرةً لإنتاج الوعي والتنظيم أعادت إنتاج نفسها بتغيّر السياقات السياسية، وأنّ استهدافها في مراحل مختلفة، ولا سيّما حين تتصاعد سياسات التجفيف المعرفي، هو جزء من إستراتيجية تستهدف شروط إنتاج المعنى المقاوم داخل الأسر. ولذا، فإنّ تحليل الحلقة يتيح مساءلةً أوسع لطبيعة الحقل الاعتقالي ذاته: هل هو فضاء ضبط وإخضاع فقط، أم فضاء إنتاج معرفة مضادة؟ إنّ الإجابة عن هذا السؤال تستلزم قراءة الحلقة لا كآلية تثقيف، بل كجهاز لإعادة تشكيل الذات في مواجهة محاولات تفكيكها، وهو ما تسعى هذه المقالة إلى رصده نظرياً وتاريخياً.

المنهج وموقعية الباحث

تنطلق هذه المقاربة من قراءة نوعية تأويلية، تستند إلى تحليل النصوص النظرية التي تناولت الحقل الاعتقالي الفلسطيني، وعلى رأسها أعمال إسماعيل ناشف حول "المثقف الخفي" وأطروحة وليد دقّة في "صهر الوي"، ودراسات سوسيولوجية لاحقة تناولت البنية الثقافية والتنظيمية داخل السجون. غير أنّ هذا الإطار النظري لا يُوظف بوصفه تفسيراً خارجياً للحقل المدروس، بل يُقرأ في ضوء تجربة معيشة ممتدة داخل ذلك الحقل، وهنا يمكن الاستفادة من كتاب **مقاومة الاعتقال** للأسرى مروان البرغوثي وعبد الناصر عيسى وعاهد أبو غلمة بوصفه محاولةً مبكرةً لتأطير الاعتقال كمجال مواجهة منظم، لا كحدث لاحق على الفعل النضالي. فالكتاب يعالج التحقيق، والسريّة، وظاهرة العملاء، والمحاكم، باعتبارها ساحات صراع معرفي—تنظيمي، ويؤكد على بعض القواعد مثل ضرورة تحصين المناضل مسبقاً عبر التثقيف والانضباط.¹ واستناداً إلى ذلك، تصبح المعرفة شرطاً لبقاء التنظيم لا نشاطاً ثقافياً ثانوياً. ويمكن فهم الحلقة، في هذا الإطار، بوصفها الأداة العملية لتحويل هذه الأدبيات إلى ممارسة يومية داخل السجن.

تمضي هذه المقاربة لمفهوم الحلقة من افتراض أنّ السجن السياسي الفلسطيني ليس موضوعاً خارج الذات الباحثة، بل هو فضاء خبرة عاشه الباحث لأكثر من عشرين عاماً. وبذلك، فإنّ المعرفة المنتجة هنا لا تنفصل عن موقعها، بل تنتمي إلى ما يُعرف في الأدبيات المعاصرة بـ"المعرفة الموقعية" (Situating Knowledge)، أيّ المعرفة المتولدة من داخل الحقل الاجتماعي ذاته. إن إدراج موقع الباحث لا يأتي بوصفه عنصراً تزيينياً أو اعترافياً، بل بوصفه ضرورة إستيمولوجية لفهم ديناميات الحلقة داخل السجن، باعتبارها ممارسة يومية لا يمكن استيعابها من خلال الوثائق الرسمية وحدها. وهذا لا يعني، بطبيعة الحال، استبدال التحليل بالسرد الذاتي، بل يقتضي إخضاع التجربة الشخصية للتحخيص والمقارنة والتقاطع مع مصادر مكتوبة وشهادات أخرى. وفي الخلاصة، تعتمد المقاربة أيضاً على شهادات ميدانية حديثة، من بينها شهادة الأسيرين المحرّرين نادر صدقة وباسم خندقجي عن التحوّلات التي أعقبت 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. بهذا الاختيار المنهجي، تُقرأ الحلقة لا بوصفها سرداً لتجربة ذاتية، بل بوصفها بنية يجب تفكيكها نظرياً وتحليلها كجهاز معرفي مضادّ لسياسات "صهر الوي".

الحلقة بوصفها فضاء إنتاج "المثقف الخفي"

يقدم ميشيل فوكو تحليلاً للسجن الحديث بوصفه جزءاً من منظومة أوسع للانضباط والمراقبة، حيث لا يقتصر دور السجن على الحجز المادي، بل يعمل كآلية لإنتاج "أجساد مطيعة" عبر المراقبة الدائمة والتنظيم الدقيق للزمن والحركة.² في تحليله لنموذج "البانوبتيكون"، الذي صاغه جيرمي بنثام، يوضح فوكو أن جوهر هذا النموذج لا يكمن في البناء المعماري فحسب، بل في خلق حالة دائمة من الرؤية المحتملة تجعل السجن يراقب نفسه بنفسه.³ ويكتب فوكو: "إنَّ الرؤية فخّ". كما يؤكد أن وظيفة الانضباط هي: "إنتاج أجساد طيعة يمكن إخضاعها واستعمالها وتحويلها وتحسينها."⁴ يتيح تحليل فوكو للسجن الحديث إطاراً أولياً لفهم خصوصية الحقل الاعتقالي الفلسطيني قبل الانتقال إلى مفهوم "المثقف الخفي" الذي يلتقط آليات إنتاج المعرفة داخل هذا الحقل. وينطلق هذا القسم من مسلّمة نظرية مفادها أن السجن الاستعماري لا يعمل بوصفه جهاز قمع مادي فحسب، بل بوصفه نظاماً لإدارة الوعي وضبط الجماعة وتفكيك شروط إنتاج المعنى. إنَّ إدارة الزمن، والتحكّم بالحركة، وتنظيم الفضاء، والمراقبة، ليست أدوات تأديب فقط، بل أدوات لإعادة تشكيل الذات. غير أن التجربة الاعتقالية الفلسطينية، منذ أواخر الستينيات، لم تنحصر في موقع التلقّي السلبي لهذه الإدارة، بل أفرزت أشكالاً مضادّة من إنتاج المعرفة والتنظيم، أعادت من خلالها الحركة الأسيرة بناء ذاتها داخل فضاء القيد.

وبالاستناد إلى مفهوم "المثقف الخفي"، كما طوّره إسماعيل ناشف، يمكن قراءة الفاعل المعرفي داخل السجن لا بوصفه مثقفاً أكاديمياً كلاسيكياً، بل كذات تنتج المعرفة داخل جماعة محاصرة وتعيد توزيعها عبر قنوات تنظيمية مغلقة.⁵ لا يتعلّق الأمر بمثقفين بالمعنى الكلاسيكي المرتبط بالمؤسسة الأكاديمية، بل بذوات تنتج المعرفة داخل جماعة محاصرة، حيث تصبح الثقافة والتعبئة ممارسةً يوميةً مرتبطة بالبقاء وإعادة إنتاج الجماعة. وإذا كان المثقف الخفي هو الفاعل المعرفي داخل السجن، فإن الحلقة تمثّل الفضاء الاجتماعي — التنظيمي الذي يتجسّد فيه هذا الفاعل. فالحلقة ليست جلسة ثقافية عفوية، بل بنية تضبط إنتاج المعرفة وتداولها، وتربط التعلم بالانضباط والسلوك والالتزام الجماعي. لقد شكّلت الحلقة في التجربة الاعتقالية الفلسطينية بوصفها وحدة شبه مغلقة، تقوم على انتظام زمني واضح، وتوزيع أدوار محدّد، وتكليفات فكرية إلزامية، وتقييم دوريٍّ للأعضاء. وبذلك تصبح الحلقة المكان الذي تتجسّد فيه وظيفة "المثقف الخفي" في حياته اليومية الملموسة، لا في مستوى التجريد النظري.

في تجربة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حملت "الحلقة" معنى تنظيمياً دقيقاً ضمن تراتبية واضحة، حيث شكّلت مرحلة تدريب تمتدّ عادة بين ستة أشهر وسنتين، يجري خلالها تثقيف العضو المتدرّب بأدبيات الحزب السياسية والفكرية، وتنمية مهارات تنظيمية وإدارية، تشمل القراءة الإلزامية، والتلخيص، وتقديم الكتب، والأرشفة والنشفر، والتدرّب على الإلقاء والخطابة، إلى جانب مهمّات عملية وأمنية. أما في الحركات الإسلامية، فقد اتخذ البناء صيغة "الأسرة" بوصفها وحدة تربوية — تنظيمية، تركّز على الانتظام الأخلاقي إلى جانب التثقيف

السياسي والديني. وأما حركة فتح، فقد تنوّعت فيها التسميات بين "التوجيه" و"الخلية"، مع تفاوت في درجة التنظيم بين السجون والفترات الزمنية المختلفة. وعلى الرغم من هذا التنوّع الاصطلاحي، ظلّ القاسم البنيوي واحداً، وهو تنظيم المعرفة بوصفها شرطاً لإعادة إنتاج الجماعة الأسيرة.

إن ما يمنح الحلقة أهميّتها النظرية لا يكمن فقط في انتظامها الداخلي، بل في موقعها داخل صراع أوسع حول الوعي. ففي كتابه **صهر الوعي أو في إعادة تعريف التعذيب**، يعيد وليد دقّة تعريف التعذيب بوصفه عملية إعادة تشكيل للذات، لا مجرد إيلام جسدي.⁶ فالتعذيب، في هذا التحليل، يسعى إلى تفرغ الأسير من معناه السياسي، وإعادة إنتاجه بوصفه كائناً منزوع الإرادة. هذا التعريف يفتح المجال لقراءة الحلقة بوصفها أحد أهم فضاءات إنتاج الذات المقاومة داخل الحقل الاعتقالي.

تؤكد دراسات لاحقة، من بينها قراءة قسّم الحاج للحياة التعليمية والجامعية داخل السجون، أنّ النشاط المعرفي لم يكن ملحقاً بالنشاط التنظيمي، بل كان أحد أعمدته الأساسية.⁷ فالمكتبات التنظيمية، والنشرات الداخلية، والدورات التثقيفية، شكّلت جميعها بنية معرفية داخلية أنتجت ما يمكن وصفه باقتصاد معرفي مغلق، يُعاد فيه تدوير النصوص، وتُختبر الأفكار، ويُصاغ السلوك الجماعي وفق أطر فكرية محدّدة.

قبل اتفاق أوسلو، وفي ظلّ كثافة السجون (التي بلغت نحو 31 موقعاً اعتقالياً)، شكّلت الحلقات العمود الفقري للحياة الاعتقالية. فكانت تُعقد يومياً تقريباً، وأحياناً أكثر من حلقة في اليوم الواحد. غير أنّ مرحلة ما بعد أوسلو أدخلت تحولات مباشرة على هذا البناء. فالإفراج عن أعداد كبيرة من الأسرى، وتقليص عدد السجون، وتصادد خطاب الإفراجات القريبة، أدخل حالة انتظار جماعي انعكست سلباً على انتظام الحلقات في بعض المواقع. كما أدّى إدخال وسائل ترفيه متعدّدة، مثل زيادة عدد قنوات التلفاز والنشاطات الرياضية، والأشغال اليدوية، إلى إعادة تشكيل الزمن اليومي داخل الأقسام، ما أضعف مركزية الحلقة في بعض الفترات. لكنّ هذا التراجع لم يكن نهاية مرحلة بقدر ما كان مرحلة كمون. ومع اندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000، وتدقّق أعداد كبيرة من الأسرى إلى السجون، عادت الحاجة البنيوية إلى إعادة التنظيم والتثقيف، فعادت الحلقة بوصفها ضرورة، لا خياراً. لقد شهدت بعض السجون بعد العام 2010 أشكالاً من الجلسات السياسية المشتركة بين نخب منفتحة على النقد، وأحياناً استعان فصيل معيّن بمحاضر من فصيل آخر في مادة متخصّصة، ما يدلّ على مرونة البنية المعرفية وقدرتها على التكيف. ولا شكّ أنّ هذا التداخل يُظهر أنّ الفصائلية لم تكن دائماً انغلاقاً، بل إطاراً قابلاً للتكيف وفق مستوى الوعي العام داخل القسم.

لقد شكّل التعليم الجامعي داخل السجون مرحلة متقدّمة في مسار إنتاج المعرفة الأسيرة، غير أنّ هذه المرحلة لم تبدأ بصيغتها الفلسطينية الداخلية، بل سبقتها تجربة الدراسة في "الجامعة العبرية المفتوحة" في مطلع تسعينيات القرن الماضي وذلك بعد إضراب "فرسان الحرية" في العام 1992 الذي انتزع فيه الأسرى حقّهم

في التعليم بوصفه أحد الحقوق الإنسانية الأساسية. وقد اقتصر تلك التجربة على مسافات محدّدة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وترافقت مع قيود أمنية صارمة ومنع لمسافات اعتُبرت "حسّاسة" مثل الكيمياء والفيزياء.⁸ لكنّ هذه النافذة أُغلقت بقرار حكومي في العام 2011 حين أصدر بنيامين نتنياهو قراراً يقضي بمنع الأسرى من الدراسة في "الجامعة العربية المفتوحة" في سياق سياسي أعقب أسر الجندي جلعاد شاليط وتصاعد الخطاب العقابي تجاه الحركة الأسيرة. وقد كشف هذا القرار أنّ الرهان "الإسرائيلي" الرسمي على أنّ التعليم في "الجامعة العربية المفتوحة" سيؤدّي إلى "تحييد" الأسرى قد أخفق، وأنّ الدراسة الأكاديمية تحوّلت إلى رافعة لتعميق الوعي وتنمية المهارات المعرفية والتنظيمية داخل السجون، ناهيك عن تصليب الخطّ السياسي للأسرى.

أمام هذا المنع الشامل، لجأ الأسرى إلى بناء بديل مستقلّ بالتعاون مع جامعات فلسطينية، فانتقلت التجربة من نموذج تعليمي خاضع لإدارة السجن إلى نموذج ذاتي قائم على طواقم أكاديمية من داخل الحركة الأسيرة نفسها، ما مهّد لتشكّل طاقم تدريسي أسير أعاد تنظيم الحياة الثقافية داخل الأقسام. إنّ هذا التحليل لا يستند إلى الأدبيات النظرية وحدها، بل إلى تجربة اعتقالية امتدّت لأكثر من عشرين عاماً، عايش خلالها كاتب هذه المقاربة تشكّل الحلقات، وتراجعها، وعودتها، وصراعاتها اليومية مع إدارة "مصلحة السجون". فالحلقة لم تكن مجرد إطار تنظيمي، بل آلية لضبط المعنى، وإعادة توزيع الوعي، ومنع تفكك الجماعة تحت شروط القيد. ولذا، يمكن القول إنّ الحلقة ليست فقط وحدة تنظيمية، بل جهاز إنتاج معرفيٍّ مضادّ، يعمل داخل فضاء يسعى إلى تفرغه من شروط التفكير الجماعي. إنّها البنية التي يتجسّد فيها المثقف الخفيّ، وتتقاطع فيها المعرفة مع التنظيم، ويُعاد عبرها تعريف السجن لا كمكان للحرمان فقط، بل كحقل صراع على الوعي.

تشكّل الحلقة داخل السجون: من التثقيف الفصائلي إلى بنية إعادة إنتاج الجماعة الأسيرة

قبل العام 1991، وفي ظلّ كثافة مراكز الاحتجاز، تشكّل الفضاء الاعتقالي بوصفه شبكة من الأقسام شبه المستقلّة المرتبطة في الوقت نفسه ببنية وطنية أوسع. وقد وثّق عبد الناصر فروانة مسار انتقال الحركة الأسيرة من تهريب الأقلام والكتابة على قصاصات ورقٍ أو أواخر الستينيات، إلى انتزاع حقّ إدخال الدفاتر والكتب وعقد الجلسات، بما كرّس بنية ثقافية—تنظيمية منتظمة داخل السجون.⁹ كانت الحلقات في أصلها فصائلية، لكلّ فصيل لجنة ثقافية ومكتبة خاصّة تضمّ أدبيّاته ونشرايته، إلى جانب مكتبة عامة للقسم، غير أنّ هذا الطابع لم يمنع تشكّل حلقات مشتركة في الغرف المختلطة، كما لم يمنع التنسيق عبر اللجنة الوطنية (أو اللجنة الاعتقالية) التي تضمّ مندوباً عن كل فصيل وتضبط الشأن العام.

يمكن قراءة هذه البنية في ضوء مفهوم المثقف الخفيّ، حيث لا يُنتج الوعي في السجن عبر مؤسسات علنية، بل عبر شبكات مغلقة تُعيد توزيع المعرفة داخل الجماعة الأسيرة، وتربطها بالسلوك والانضباط.¹⁰ فالمثقف الخفيّ

هنا ليس فرداً يكتب للنشر، بل هو فاعل يعمل داخل بنية حلقات تنظّم إنتاج المعرفة وتداولها، وتحوّلها إلى ممارسة يومية مرتبطة بالبقاء والمقاومة. وتتقاطع هذه القراءة مع طرح ضرغام الأعرج حول التعليم الجامعي في سجن "هداريم" الذي بيّن أنّ أسلوب التدريس داخل الأسر اعتمد التفكير الحرّ والناقد والمشاركة، وابتعد عن التلقين، وأنّ الثقافة التنظيمية والديمقراطية التي نشأ عليها الأسرى أثرت بعمق في نمط التعليم التحرّري داخل السجون.¹¹ وعلى الرغم من أنّ دراسة الأعرج ركّزت على التعليم الجامعي، فإنّ ما تصفه، من مناخ تعاوني وتوزيع أدوار، واعتماد مشرفين أسرى من ذوي الكفاءة، هو امتداد منطقيّ لبنية الحلقات التي سبقت التعليم الأكاديمي ومهدت له.

لقد كان أحد أهمّ عناوين الإضرابات الكبرى، خاصّة إضراب العام 1992، هو انتزاع حقّ التعليم، باعتباره حقّاً إنسانياً وأداة ضرورية لبناء وعي منظّم داخل الأسر. وقد أدركت الحركة الأسيرة مبكراً أنّ التعليم ليس ترفاً، بل شرطاً لبناء حركة وطنية قادرة على تجاوز العشوائية والارتجال.¹² وأظهرت التجربة أنّ التعليم الجامعي لم يُضعف الانتماء التنظيمي كما توقّعت إدارة "مصلحة السجون"، بل عمّق قدرة الأسرى على مخاطبة القضاء "الإسرائيلي"، وفهم المجتمع الصهيوني بعمق، ومراكمة معرفة تخدم العمل الوطني، وهو ما جعل التعليم يتحوّل إلى رصيد ثوري. وبدا، لم تكن الحلقة مجرد إطار تثقيفيّ، بل آلية لإعادة إنتاج الجماعة الأسيرة ذاتها، من حيث: نقل التجربة، وتشذيب السردية، ومراكمة الوعي السياسي، وإنتاج لغة مشتركة تنظّم النقاش والخلاف، وتحويل المعرفة إلى عنصر تسييس منظّم. يذهب إسماعيل ناشف أبعد من ذلك إذ يقول: "تحاول هذه الرؤى أن تتجاوز الخطاب السياسي عبر المجال الفكري، لأنه بات مستقرّاً أنّ التفكير والمجال الفكري يحدّدان الخط السياسي."¹³ ولعلّ هذه الفكرة تفسّر لماذا كانت الحلقات مستهدفة دائماً. فإذا كان المجال الفكري يحدّد الخط السياسي، فإنّ تفكيكه يعني تفكيك القدرة على الفعل النضالي ذاته. وهنا تتقاطع الحياة المعيشة مع تحليل ناشف: فالحلقة لم تكن نشاطاً ثقافياً إضافياً، بل فعل تسييس منظّم، يؤسّس لما كان يُتداول داخل الأطر التنظيمية من أنّ "البندقية غير المسيّسة قاطعة طريق"، أي أنّ الوعي هو ما يمنح الفعل المسلح معناه واتجاهه التاريخي.

إنّ الربط بين هذه الخبرة الميدانية والإطار النظري يُظهر أنّ الحلقة كانت جهازاً اجتماعياً لإنتاج المعرفة والانضباط، وأنّ استهدافها، لاحقاً، لم يكن سوى اعتراف ضمني بقوّتها. فحين تتحوّل المعرفة إلى شبكة يومية منظمّة، وتصبح شرطاً لإعادة إنتاج الجماعة، فإنّ ضربها يصبح أولوية لأيّ جهاز يسعى إلى تفرغ المناضل من محتواه السياسي. وعلى ذلك يمكن فهم استمرارية الحلقة، وتحوّلها، بوصفها قلب التجربة الاعتقالية الفلسطينية، لا هامشها.

الحلقة بوصفها بنية معرفية وتنظيمية مضادّة لسياسات "صهر الوعي"

لم تتشكّل الحلقة بوصفها نشاطاً تعليمياً فحسب، بل بوصفها "سلطة داخل السلطة"، أي بنية تُنتج هرميّة معرفية موازية للهرميّة الانضباطية التي يفرضها السجن. ففي فضاء يسعى إلى تفكيك الجماعة وإعادة تشكيل الفرد

كذات معزولة، أعادت الحلقة وصل الفرد بالجماعة عبر توزيع الأدوار، وتحديد من يشرح ومن يُلخّص ومن يُجادل، فصاغت ترانثاً معرفياً يمنح الشرعية من داخل التجربة لا من خارجها. هنا لا يدور الصراع حول الوقت أو الكتب فقط، بل حول السردية، كما يتنازع مشروعان داخل الحقل الاعتقالي: مشروع يسعى إلى إنتاج أسير منزوع الفاعلية، ومشروع مضادٌ يعيد بناء الجماعة بوصفها فاعلاً تاريخياً. وفي هذا التنازع، تصبح الحلقة أداة لإنتاج معنى جماعي يحوّل السجن من فضاء ضبط إلى فضاء تأويل. ولعلّ هذا ما يجعل تحليل الحلقة يتجاوز الوصف التاريخي إلى مساءلة طبيعتها بوصفها جهازاً لإنتاج الوعي داخل فضاء يسعى إلى تفكيكه.

ويمكن القول إن طابع كل سجن يتشكّل تبعاً للنظام الداخلي الذي يُقرّه الأسرى فيما بينهم. فهذا النظام ليس مجرد ترتيب إداري للحياة اليومية، بل هو عملية بناءٍ لمجتمعٍ أسير داخل فضاء القيد. وكما يوضّح ناشف، فإنّ هذا البناء يشكّل أحد أهم مواقع صناعة الحركة الوطنية الفلسطينية، حيث تتفاعل الهويات المتعدّدة، المتصارعة أحياناً والمندمجة أحياناً أخرى، ضمن سردية تجعل الأسير يدخل التاريخ بوصفه فاعلاً، لا بوصفه ضحية.¹⁴ إنّ هذا التصرّف يعيد ترتيب العلاقة بين المعرفة والسياسة: الحلقة ليست انعكاساً لخطّ سياسي قائم، بل هي المختبر الذي يُنتج فيه ذلك الخط.

ومن ناحية أخرى، تعزّز دراسة قسّم الحاج هذا الفهم حين تربط بين إنتاج المعرفة داخل السجن وإعادة تعريف العلاقة بين السلطة والذات الأسيرة، وتحيل إلى أعمال ناشف ودقّة لفهم البنية الثقافية داخل السجن بوصفها موقع مقاومة معرفية.¹⁵ هنا يصبح السجن فضاءً لإنتاج المثقف الخفيّ الذي يعمل داخل شروط القمع دون أن ينكفي. غير أنّ هذا البناء المعرفي كان دائماً هدفاً مباشراً للمؤسسة القمعية. وفي هذا السياق، يعيد دقّة في كتابه **صهر الوعي** تعريف التعذيب في تحليله، حيث يهدف إلى إعادة إنتاج الأسير كذات منزوع منها المعنى. إذا أخذنا هذا التحليل إلى آخره، فإنّ الحلقة المعرفية تصبح نقيضاً مباشراً لعملية "الصهر"، إذ هي عملية مضادة لإعادة تشكيل الوعي، أو ما يمكن تسميته إعادة سبك الذات.

إن هذا يفسّر التحوّلات التي طرأت بعد أوّسلو. فعلى الرغم من تراجع العمل الثقافي، لم تختفِ الحلقات، بل أعادت إنتاج نفسها تدريجياً بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، حين تدفّقت أعداد هائلة من الأسرى إلى السجون، ما استدعى إعادة بناء الجسم التنظيمي. يمكن قراءة التحوّلات التي أصابت الحركة الأسيرة، في ضوء ما أشار إليه كتاب **مقاومة الاعتقال** من تفكّك في الحوامل التنظيمية، وصعود النزعات الجهوية والعشائرية على حساب الانضباط الحزبي، وما ترتّب على ذلك من إضعاف القدرة الجماعية على المواجهة. فالكتاب يربط بين تراجع البنية التنظيمية وبين ازدياد هشاشة الأسرى أمام سياسات إدارة السجون، بما في ذلك فشل بعض الإضرابات اللاحقة نتيجة غياب الوحدة والانضباط المركزي.¹⁶ وإذا كان دقّة قد حلّل التعذيب بوصفه محاولة لصهر الوعي، فإنّ ما جرى بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 يمثّل محاولة لتصفية الوعي معرفياً عبر مصادرة الكتب، وإتلاف الدفاتر، واستهداف النخب الثقافية. ومع ذلك، تكشف شهادة الأسير المحرر نادر صدقة أنّ النشاط توقّف مؤقتاً فقط

ثم استؤنف. وهذا يعيدنا إلى مفهوم "المثقف الخفي" إذ إنَّ المعرفة لا تختفي، بل تتخفى وتعيد تشكيل أدواتها داخل شروط القمع. إنَّها ممارسة تنظيمية، وجهاز معرفي، واستراتيجية صمود في آنٍ واحد. ولذا، لا نكتفي بوصف الحلقة كبنية تنظيمية، بل نعاملها كبنية معرفية تتشكّل في تفاعل مستمرٍّ بين النظرية والممارسة، بين النصِّ والخبرة، وبين محاولة الصهر ومحاولة إعادة السبك. ومع ذلك، فإذا كان التعليم الجامعي قد شكّل سابقاً رافعة أعادت للحركة الأسيرة دورها الريادي وخلقت حراكاً ثقافياً وَحَدَّ من المناكفات الفصائلية عبر توزيع المسؤوليات الأكاديمية، فإنَّ غيابه اليوم لا يعني فقط خسارة الشهادة، بل خسارة فضاء لإعادة إنتاج القيادة والوعي الجماعي.

ما بعد 7 تشرين الأول / أكتوبر: محاولة تفكيك الحقل المعرفي

لقد مثل 7 تشرين الأول / أكتوبر 2023 نقطة تحوُّل نوعية في إدارة السجون "الإسرائيلية"، ليس فقط على مستوى الإجراءات العقابية، بل على مستوى البنية المعرفية والتنظيمية داخل الحقل الاعتقالي. فإذا كانت السياسات السابقة قد اتَّسمت بمحاولة ضبط الحلقة، أو الحدِّ من فاعليَّتها، فإنَّ المرحلة اللاحقة اتَّسمت بمحاولة تفكيكها جذرياً.

في مقابلة مع الأسير باسم خندقجي، يصف المرحلة بقوله إنَّ "البنية الرئيسية للحركة الأسيرة الفلسطينية تعرّضت للتدمير والتفكيك من قبل المؤسسة الأمنية الصهيونية، وجرّت محاولة إلحاق الأسرى بعملية الإبادة الشاملة التي يتعرّض لها الفلسطينيون". ويضيف أن ما جرى لم يكن مجرد إجراءات عقابية، بل "إبادة ثقافية طالت محدّدات وأطر الحياة التنظيمية للأسرى"¹⁷ في ظلِّ غياب مواجهة منظّمة قادرة على التصدّي لسياسات الإقصاء والتدمير متعدّد المستويات. ويحدّد خندقجي جملة من المؤشّرات الدالّة على هذا التحوُّل، أبرزها: سحب وحرق الكتب والدفاتر، ومصادرة الأقلام والأوراق، وتدمير أسس الحياة الثقافية، وتفكيك البنى التنظيمية، واستخدام سياسة التجويع لإعادة ترتيب أولويات الأسرى نحو البقاء البيولوجي، وقمع المبادرات التعبوية السريّة داخل الزنازين. كما يشير إلى لجوء عدد متزايد من الأسرى إلى التديُّن وحلقات التجويد بوصفه المجال المتاح الوحيد نسبياً داخل شروط القمع الجديدة.

بهذا المعنى، لم تكن إجراءات إدارة "مصلحة السجون" انتقامية فحسب، ولم يعد السجن مجرد فضاء انضباطي يُنتج ذاتاً مراقبة، بل تحوّل إلى فضاء يسعى إلى إفقار الحقل المعرفي نفسه، وتجريد الجماعة من بنيتها التنظيمية. هنا يتجاوز الاستهداف فكرة "الرؤية فحّ" التي تحدّث عنها فوكو، إلى محاولة كسر الشبكة التي تنتج الوعي داخل الأسر. وإذا كان المجال الفكري هو ما يمنح الحقل قدرته على إعادة إنتاج ذاته، فإنَّ ضربه يعني ضرب البنية النازمة للحياة الاعتقالية. هذا ما يجعل استهداف الحلقات بعد السابع من تشرين الأول / أكتوبر ليس إجراءً أمنياً عابراً، بل قراراً إستراتيجياً. لقد أدّت الهجمة إلى انهيار الشروط الموضوعية لانتظام الحلقات، من مصادرة المكتبات ومنع إدخال الكتب والتجمعات، إلى إبقاء الأسرى داخل الزنازين معظم اليوم واستهداف الكوادر الثقافية مباشرة.

تتضح هذه الإستراتيجية في شهادة الأسير المحرّر نادر صدّقة، الذي عايش المرحلة مباشرة، إذ يقول: "أول ما تمّ استهدافه على يد أجهزه القمع الصهيونية في السجون هو الحلقات المعرفية الأسيرة التي طالما كانت الأكثر تعبيراً عن قدرة الجسم الوطني الأسير على نقل تجاربه ومراكمة وعيه...¹⁸ ويضيف: "فمشهد الإلتلاف الهستيري للكتب والدفاتر كان مشهداً مرعباً يعبر عن ثأر طال انتظاره."¹⁹ ويقدم صدّقة إضافة مهمة بالقول: "وعلى الرغم من كل ذلك إلا أنّ استمرار المهمة النضالية داخل الأسر ظلّ فكرة راسخة... فسرعان ما أنتج الأسرى بدائلهم... فقد عرفت الحلقات المعرفية في الزنازين طريقها إلى التشكّل بحيث نظّمها الأسرى بشكل تمويهي قدر الإمكان."²⁰ ولعلّ هذه الشهادة تكشف عن أمرين: الأول، وعي المؤسّسة القمعية بخطورة الحلقة بوصفها مركز ثقل البنية التنظيمية، ويكشف هذا الاستهداف المنهجي للكتب والدفاتر وأدوات الكتابة أنّ الهدف لم يكن العقاب الفردي، بل تفكيك الشبكة التي تنتج الوعي داخل الأسر، أي ضرب البنية المعرفية التي قامت عليها الحلقة والتعليم الجامعي على حدّ سواء. والثاني، قدرة الأسرى على إعادة تشكيل أدواتهم المعرفية في ظلّ شروط قمع قصوى.

في هذه المرحلة، وفي هذه الشروط، بحسب صدقة، لم يعد الأسرى يتعلّمون علناً. صار كل أسير على سريره في وضعية عادية، بينما يُجرى النقاش بصوت منخفض، وأديرت مسابقات ثقافية بين الزنازين عبر النوافذ، وتوزّعت المواضيع بشكل تشاركي لتخفيف وطأة المركزية، وتحوّلت الحلقة من مؤسّسة علنية منظمّة إلى شبكة معرفية تمويهية.²¹ هذا التحوّل يعكس ما يمكن تسميته بالتحدّي المعرفي. في هذا السياق، لا يعود استمرار الحلقة مجرد مسألة تنظيمية، بل يتحوّل إلى إعادة تعريف للحرية نفسها تحت شروط القيد. وكما يذهب حمزة الحاجّ محمد فإنّ "الحرية ليست خروجاً مادياً من السجن، إنّما ولادة من المعاناة ذاتها، بحيث يتحوّل القيد إلى فضاء للمعنى،"²² وإنّ إعادة تشكّل الحلقة في صيغة تمويهية لا يمثّل بقايا بنية منهاره، بل لحظة ولادة جديدة للمعنى داخل شروط العدم.

إنّ هذا التحوّل يمثّل انتقالاً من الحلقة المؤسّسية إلى الحلقة الشبكية، إذ لم يعد هناك "تحلّق" جسدي حول مُحاضر، بل توزيع أفقيّ للنقاش مع اتخاذ احتياطات أمنية صارمة. وهنا تتجلّى مفارقة عميقة: فكلمًا ضاقت الشروط المادية، اتّسعت الحاجة الرمزية إلى المعرفة. لم تعد الحلقة مجرد جهاز تنقيف، بل صارت فعل تحدّي وطني ومعرفي في آنٍ واحد، إنها إعلان أنّ الحقل الاعتقالي ما زال قادراً على إنتاج ذاته حتى في شروط شبه استئصالية. غير أنّ هذه العودة لم تكن بلا كلفة، إذ يشير صدّقة إلى أنّ النشاط انكشف أكثر من مرّة، ودفع الأسرى جرّاء ذلك ثمناً "قاسياً جداً"، وأنّ العقوبات قد تصل إلى حدود التصفيات الصريحة.²³ ولعلّ هذا يكشف أنّ الصراع لم يعد صراع ضبط، بل صراع وجود، ولم يعد السؤال هو تنظيم الوقت داخل السجن، بل الحفاظ على إمكانية التفكير ذاتها.

من جانب نظري، يمكن قراءة هذه المرحلة بوصفها محاولة انتقال من سياسة "صهر الوعي" إلى سياسة "إفقار الوعي". فإذا كان الصهر يفترض إعادة التشكيل، فإنّ الإفقار يفترض نزع الأدوات الأساسية للإنتاج المعرفي. ومع ذلك، فإنّ استعادة الحلقة في صيغة تمويهية يشير إلى أنّ الوعي لا يُختزل في أدواته المادية فقط، بل في

شبكة الاجتماعية. وبذا، فلا تمثل مرحلة ما بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر نهاية الحقل المعرفي الأسير، بل إعادة تشكيله في ظروف قسوى. إنها لحظة اختبار للبنية التي تشكلت عبر عقود: هل يمكن للحقل أن يستمر دون مكتبات، ودون لجان ثقافية، ودون انتظام يومي؟ تشير الوقائع إلى أن الإجابة لم تكن سلبية بالكامل. وهنا تتأكد أطروحة ناشف حول المثقف الخفي بوصفه فاعلاً يعمل داخل الهامش، ويتخفى داخل البنية القمعية دون أن ينحل فيها.²⁴ كما يتأكد تحليل ذقة حول أن التعذيب، مهما بلغ مداه، لا ينجح في القضاء التام على إمكانية إنتاج المعنى، بل يدفعه إلى أشكال أكثر توارياً. إن ما بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر لا يمثل فقط مرحلة قمعية جديدة، كما تشير شهادة خندقجي، ذلك أن استهداف البنية الثقافية لم يكن عرضياً، بل يكشف الطبيعة البنوية للحلقة بوصفها ضرورة وجودية للحقل الاعتقالي. فحين يُمنع الأسير من الحركة، ومن الورقة، ومن الكتاب، يبقى له صوت منخفض، ونقاش هامس، وذاكرة متراكمة. وفي هذا الهامش يتجدد الحقل.

تفكك البنية الاعتقالية: من إنتاج الوعي إلى صراع البقاء

كشفت المرحلة الراهنة عن انتقال نوي في الحقل الاعتقالي، من سؤال: "كيف نتج الوعي وننظم الحلقة؟" إلى سؤال أكثر بدائية: "كيف نحافظ على الحد الأدنى من البقاء؟" فسياسات التجويع المستمر، والتصفية المباشرة (حيث استشهد 87 أسيراً منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023)، والتفكيك التنظيمي، والتنقيلات والعزل، جعلت الزمن السجني زمن استنزاف بيولوجي لا زمن بناء كادر، وأضعفت قدرة الأسرى على المحافظة على حلقات منتظمة للتثقيف والتعبئة.

وعطفاً على شهادة خندقجي، لا يمكن فهم هذا التحول بوصفه تشديداً أمنياً عابراً، بل بوصفه انتقالاً إلى نمط من الإبادة البنوية التي تستهدف الحقل الاعتقالي من داخله. فالإبادة هنا لا تُختزل في القتل المادي، بل تتجسد في تفكيك شروط الوجود الجماعي، وإلغاء إمكان إنتاج المعنى، واستهداف الهوية بوصفها شبكة علاقات وذاكرة وتنظيم. وهذا الفهم، بلا شك، ينسجم مع التصور الذي قدمه رالف لمكين حين اعتبر أن الإبادة لا تعني فقط التصفية الجسدية، بل تشمل أيضاً تدمير المؤسسات الاجتماعية والثقافية التي تحفظ استمرارية الجماعة،²⁵ كما يتقاطع مع تحليل باتريك وولف للاستعمار الاستيطاني بوصفه بنية قائمة على "منطق الإقصاء" لا بوصفه حدثاً عابراً.²⁶ في هذا الإطار، يصبح استهداف الحلقة، والمكتبات، واللجان التنظيمية داخل السجن، وإلغاء الفضاءات التي تتشكل فيها الهوية الجماعية الأسيرة، جزءاً من محاولة تفكيك البنية التي تعيد إنتاج الذات الوطنية في القيد، لا مجرد سياسة عقابية ظرفية. فحين يُجرّد الأسير من أدوات المعرفة، ويُفكك تنظيمه، ويُعاد تعريفه كفرد معزول منزوع السياق، يكون الاستهداف موجّهاً إلى هوية الجماعة ذاتها بقدر ما هو موجّه إلى أجسادها.

لقد تزامن هذا كله مع انهيار صحي متسارع (حيث الأمراض الجلدية، والإهمال الطبي، والاكتظاظ، والضرب الدائم)، ما جعل الحفاظ على الجسد شرطاً سابقاً على أي نشاط تنظيمي أو معرفي. في هذه الظروف، لم يعد التنظيم جهازاً لإنتاج الوعي بقدر ما صار أداة هشة لتفادي التفكك الكامل، وتحول الأفق التحرري إلى حالة انتظار مفتوحة

لصفقات تبادل، قبل أن يغدو، كما يصف خندقجي، شكلاً من أشكال الإنهاك والانكسار. وحين يُستنزف الجسد، يتراجع النشاط الذهني بالضرورة، وهنا يتقدّم سؤال البقاء على سؤال التثقيف. ومع ذلك، لم تختفِ المعرفة، لكنّها تحوّلت إلى معرفة شفوية صرفة: نقاشات هامسة، وتبادل خبرات، وحفظ نصوص عن ظهر قلب. غير أنّ هذا النمط الشفوي، على الرغم من دلالاته على قدرة التكيّف، يحمل هشاشة واضحة. فالمعرفة دون كتابة لا تتراكم بسهولة، ولا تخضع لمراجعة دقيقة، وتبقى مرتبطة بذاكرة الأفراد المهدّدة بالعزل أو النقل أو المرض أو الاستشهاد. وبهذا المعنى، لا يعبرُ تفكُّك البنية الاعتقالية عن نهاية الوعي، بل عن انتقاله إلى حالة دفاعية دنيا تُدار فيها الهشاشة الوجودية أكثر مما يُبنى فيها مشروع معرفيٍّ منظم. والسؤال الذي تتركه هذه المرحلة مفتوحاً هو: أيُّ شكل من أشكال التنظيم يمكن أن يصمد في فضاء منزوع من الكتب، ومثقل بالجوع والمرض، ومقطوع الأفق السياسي؟

خاتمة

تكشف هذه المقاربة المفهومية أنّ الحلقة لم تكن مجرد بنية تثقيفية داخل السجن، بل كانت جهاز إنتاج للمعنى السياسي في مواجهة جهاز إنتاج الطاعة. لقد شكّلت الحلقة، عبر عقود، البنية التي حافظت على تماسك الحقل الاعتقالي، وربطته بالحقل الوطني الأوسع، ووفّرت له قدرة على إعادة إنتاج ذاته على الرغم من القمع. لكن التحوّلات الأخيرة، خصوصاً بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، تفرض قراءة أكثر قسوة، إذ إنّ ما يجري ليس فقط تفكيكاً للحلقة، بل هو تفكيك لشروط إمكان الجماعة السياسية نفسها داخل السجن. لم يعد الأمر ضبطاً للوعي، كما في نموذج البانوبتيكون، بل سعيّاً لإفقاره وتجريده من أدواته. فمصادرة الكتب والورق، والتجويع، والتنقلات، والعزل، والمرض، وغياب العلاج... كلّها ليست إجراءات تأديبية، بل أدوات لإعادة تعريف الأسير ككائن بيولوجي منزوع التاريخ.

غير أنّ السؤال الذي تفرضه هذه اللحظة لا يقتصر على سياسات إدارة السجون. فالحلقة لم تكن نتاج إرادة الأسير فقط، بل كانت انعكاساً لبنية وطنية أوسع، كانت على الرغم من تناقضاتها، توفّر أفقاً سياسياً ومعنى جماعياً للصراع. اليوم، وفي ظلّ أزمة المشروع الوطني، وانقسامه، وضمور إستراتيجيته التحررية، يصبح تفكيك الحقل الاعتقالي امتداداً موضوعياً لتفكيك الحقل السياسي الفلسطيني نفسه، فحين يتآكل الأفق خارج السجن، يتآكل المعنى داخله. وبذا، فإنّ انهيار التنظيمات داخل السجن، أو تراجع قدرتها على المواجهة المنظمة، لا يمكن عزله عن تراجع بنيتها في الخارج. فالحلقة لم تُضرب فقط لأنّ السجان أراد ذلك، بل لأنّها فقدت بعض شروط حمايتها السياسية. إنّ الاستعمار يستهدف الحلقة لأنّه يدرك أنّها تنتج المعنى، لكنّ الأزمة الوطنية تجعل هذا الاستهداف أكثر فاعلية. وهنا تبرز المفارقة الفلسفية التي لا يمكن تجاهلها: إذا كانت الحرية هي ولادة من المعاناة ذاتها، بحيث يتحوّل القيد إلى فضاء للمعنى، فإنّ السؤال اليوم ليس عن قدرة الأسير على احتمال المعاناة، بل عن قدرة الجماعة الوطنية على توفير معنى لهذه المعاناة. فالولادة من الهاوية تفترض أفقاً، أما إذا انغلق الأفق، فإنّ المعاناة قد تتحوّل إلى إنهاك صامت لا يُنتج سوى الصبر "الإستراتيجي" الذي ينقلب إلى انكسار.

لقد تحوّلت المعرفة داخل السجن، في لحظتها القصوى، من مؤسسة منظّمة إلى مقاومة شفوية هامسة. لكن المعرفة الشفوية، مهما بلغت قوتها الرمزية، تظلُّ هشة أمام مشروع استئصال طويل النفس. وإذا كان الوعي قادراً على التخفي، فإنَّ غياب التنظيم، وانعدام الأفق التحرري، واستمرار التجويع والإذلال، يهدّد بتحويل التخفي إلى ذوبان بطيء. إنَّ الخطر الحقيقي لا يكمن في قرصنة الكتب، بل في لحظة يصبح فيها التفكير ترفاً أمام الجوع. لا يكمن في منع حلقة، بل في لحظة يتراجع فيها سؤال السياسة أمام سؤال البقاء. ولعلَّ هذا يقود إلى الأسئلة الأكثر إرباكاً: هل يمكن للحلقة أن تستمرَّ بوصفها مركزاً للحقل الاعتقالي إذا كان الحقل الوطني نفسه في أزمة معني؟ هل تستطيع المعرفة وحدها أن تحمي الجماعة من التفكك إذا لم يعد هناك مشروع جامع يربط بين السجن والخارج؟ وهل يمكن للسجن أن يبقى فضاء إنتاج النخب السياسية إذا كان الفضاء السياسي الفلسطيني نفسه يعيش حالة انسداد تاريخي؟ إنَّ الرهان على الحلقة بوصفها جوهر الحقل الاعتقالي يظلُّ رهاناً مشروطاً بإعادة تعريف المشروع الوطني ذاته. فالسجن ليس معزولاً عن الخارج، بل هو مرآته المكثفة. وإذا كان الاستعمار يسعى اليوم إلى إفقار الحقل المعرفي الأسير، فإنَّ مقاومة هذا الإفقار لا تكون فقط داخل الزنازين، بل في إعادة بناء أفق سياسي تحرري يعيد للمعرفة معناها التاريخي. وفي نهاية المطاف لا بدَّ من التأكيد أنَّ الجدران لا تحدّد حدود السجن، بل يحددها مدى قدرة الأسير، ومعه الجماعة الوطنية، على إنتاج معنى يتجاوز الجدران. وإذا كان الحقل الاعتقالي قد علّمنا أنَّ المعرفة مقاومة، فإنَّ اللحظة الراهنة تفرض علينا سؤالاً أكثر راديكالية: هل ما زلنا نمتلك مشروعاً يستحقُّ أن تُبنى له حلقة؟

الإحالات

- [1] مروان البرغوثي وعبد الناصر عيسى وعاهد أبو غلّمة، *مقاومة الاعتقال* (رام الله: مؤسسة الأيام، 2010).
- [2] ميشيل فوكو، *المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن*، ترجمة علي مقلد (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990)، 171-172.
- [3] المصدر نفسه، 195-200.
- [4] المصدر نفسه، 138.
- [5] Esmail Nashif, *Palestinian Political Prisoners: Identity and community* (London and New York: routledge, 2008), 141, 157.
- [6] وليد دقة، *صهر الوعي: أو في محاولة إعادة تعريف التعذيب* (الدوحة/بيروت: مركز الجزيرة للدراسات؛ الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010).
- [7] قسّم الحاج، "جامعة السجن في 'هداريم': استتلاف الموحش وفقه البقاء"، *مجلة الدراسات الفلسطينية*، العدد 138 (2023): 107-130، 121-122.
- [8] شادي الشرفا، "التعليم الجامعي داخل السجون الإسرائيلية"، *القدس*، 25 شباط/فبراير 2017.
- [9] عبد الناصر فروانة، "كيف حول الأسرى الفلسطينيون السجون إلى مدارس"، *مؤسسة الدراسات الفلسطينية*، 27 تموز 2002، شوهد في

